مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد 09 / العـدد:01 (2025)، ص 203– 221

العلاقات الجزائرية الصينية في ضوء مبادرة الحزام والطريق: موازنة بين الجهود المبذولة والتحديات المفروضة

Algerian-Chinese relations in light of Belt and Road Initiative: Balancing the efforts made and the challenges imposed

بوروينة إلهام [1]، وهبي زكرياء [2]

[1] مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، الجزائر 03،

bourouina.ilham@univ-alger3.dz

[2] مخبر الدراسات وأبحاث جيوسياسية المتوسط، الجزائر 03، Zakiha268@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/11/15 تاريخ القبول: 2025/03/22 تاريخ النشر: 2025/04/15

ملخص:

تهدف الدّراسة لرصد مسار العلاقات الجزائريّة الصّينية في مختلف المجلات، ولاسيما الشّق الاقتصادي خاصة بإنجازات الصيّن في الاقتصاد الدولي، والذي شكل دافعا لغالبية الدّول لتعزيز شراكاتها مع الصيّن، والجزائر ليست استثناءً، بانضمامها الرسمي لمبادرة الحزام والطريق، لما تتيحه الأخيرة من مشاريع استثماريّة تعكس شراكة إستراتيجية شاملة وآفاق لكلا البلدين، للصّين لزيادة نفوذها في شمال إفريقيا عبر الاستثمار وإيجاد أسواق استهلاكية لمنتجاتها وتأمين احتياجاتها الطاقوية، وبالتّالي السّعي للهيمنة على النّظام الاقتصادي العالمي، وللجزائر لمواكبة التطورات العالميّة وتطوير اقتصادها الوطني وتحقيق التّنمية المستدامة دون الوقوع في فخ الدّيون الّذي وقعت فيه بعض الدول المنضمّة للمبادرة.

كلمات مفتاحية: الجزائر، الصين، مبادرة الحزام والطريق، الشراكة الاقتصادية، الجهود والتحديات.

Abstract:

The study aims to monitor the course of Algerian-Chinese relations in various fields, especially the economic aspect, especially China's achievements in the international economy, which has been an incentive for most countries to strengthen their partnerships with China, and Algeria is no exception, by joining the Belt and Road Initiative, as the latter provides investment projects that reflect a comprehensive strategic partnership and prospects for both countries, for China to increase its influence in North Africa through investment and finding consumer markets for its products and securing its energy needs, and thus seeking to

dominate the global economic system, and for Algeria to keep pace with global developments and develop its national economy and achieve sustainable development without falling into the debt trap that some countries that joined the initiative fell into.

Keywords: Algeria, China, Belt and Road Initiative, Economic Partnership, Efforts and Challenges.

المؤلف المرسل: بوروينة إلهام ، bourouina.ilham@univ-alger3.dz

مقدمة:

العلاقات الجزائريّة الصّينيّة علاقات وطيدة تضرب جذورها في أعماق الثّورة التّحريريّة الجزائريّة، حيث شهدت توافقا سياسيا في كل المحافل الدّولية ويظهر ذلك جليّا من خلال تبنيهما لنفس المبادئ في سياستهما الخارجيّة كحق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التّدخل في الشّؤون الداخليّة للدول. إضافة إلى الجانب الاقتصادي فالجزائر تعتبر بوابة الصّين إلى إفريقيا بحكم موقعها الجغرافي ومكانتها ودورها في المنطقة، وبانضمام الجزائر الرسمي لمبادرة الحزام والطريق سنة 2019 فإن هذا الانضمام سيفتح لها مجالا واسعا للاستفادة من التّطورات الاقتصاديّة والتّكنولوجيّة الّتي تشهدها الصّين مؤخرا، ومدى تأثير ذلك على شراكاتها الاقتصاديّة والإستراتيجيّة والتّنموية مع الجزائر، وانطلاقا من ذلك تم طرح الإشكالية التالية: **كيف أثر انضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطريق على الشراكة الجزائرية الصينية وعلى الاقتصاد الوطني؟**

وبناءً على هذه الإشكالية المطروحة تمّ صياغة وتبنّي الفرضيّات التّالية:

- ✓ انضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطّريق من شأنه أن يفتح أمامها آفاقاً اقتصاديّة واعدة وهذا لأهمّية موقعها الجغرافيّ ولمواردها الاقتصاديّة.

أولا: السّياقات العامة للعلاقات الجزائريّة الصّينيّة: النّشأة والتّطور

تعتبر العلاقات الجزائريّة الصّينية علاقات تاريخية بدأت منذ مؤتمر باندونغ، لذلك تشترك الدّولتان في تبنيها لمبادئ عديدة كعدم التّدخل في الشّؤون الدّاخليّة للدّول، وحقّ الشّعوب في تقرير مصيرها...إلخ،

ومنه فالعلاقات كانت وطيدة في أغلب المحطّات التّاريخيّة وهذا ما سنراه جليّاً في كل مراحل العلاقات بين الدّولتين.

1.العلاقات الجزائريّة الصّينيّة أثناء الحرب الباردة:

بدأت العلاقات الجزائريّة الصّينيّة بعد نهاية الحرب العالميّة الثّانية، وكان أول تواصل في الرابع والعشرين أفريل 1955 بمؤتمر "**باندونغ" Bandung** المؤتمر الأوّل لحركة عدم الانحياز في أندونيسيا، حيث حضرته جبهة التّحرير الوطني الجزائريّة كعضو ملاحظ، ومن خلاله اعترفت دولة الصّين الشعبية بتأسيس الحكومة الجزائريّة المؤقتة في الثاني والعشرين سبتمبر 1958 لتكون أوّل دولة غير عربية تؤّيد حقّ الشّعب الجزائري في تقرير مصيره. حيث أرسل "**ماوتسي تونغ**" Mao-Zedong برقية تهنئة لرئيس الحكومة الجزائريّة المؤقتة فرحات عباس، كما صرّح في أحد خطاباته " أنّ ريح الشّرق ستنتصر على ريح الغرب، وأنّي على يقين أن إخواننا الجزائريين سيحصلون قريبا على حريتهم". وكان له تأثير في الأوساط الدبلوماسيّة العالميّة. إضافة إلى أنّ الصّين دعمت الجزائر بمليوني فرنك فرنسي سنة 1959 قروضاً تُسدّد بعد الاستقلال. كما أرسلت تقنين لجيش الحدود، واستقبلت عشرين جزائري لدراسات تدريبيّة[1]،

ارتبط دعم الصّين للجزائر بحربها ضد الامبرياليّة الغربيّة. وبعد الاستقلال كانت أوّل الدّول المعترفة بالدولة الجزائريّة المستقلة. وفي عام 1963 أرسلت أوّل بعثة طبيّة تلتها فيما بعد واحد وعشرون فريقا طبيّا في السّنوات المقبلة. وفي عهد الرّئيس الرّاحل "**هواري بومدين**" عملت الدّولتان بشّكلٍ فعّالٍ ومتكاملٍ في منظمة عدم الانحياز، ودعمت الجزائر الصّين لتستلم مقعدها الشّرعي في مجلس الأمن، أمّا فيما يخصُّ الجانب الاقتصادي قام خبراء صينيون بإنشاء مصانع جزائرية، وانطلاق أول مشروع للمقاولات الصّينيّة بالجزائر في1979[2]، لكن هذه العلاقات تأّثرت بسبب التّقارب الجزائري الرّوسي، لذلك اتّجهت الدبلوماسية الصينية إلى مساندة المواقف المصريّة[3].

تراجع العامل الأيديولوجي في العلاقات الجزائريّة الصّينيّة في الثّمانينات مقابل سيطرة العامل الاقتصادي، حيث سعت الصّين إلى تعديل استراتيجياتها الإنمائيّة على المستويين الدّاخلي والخارجي، وتبنت برنامجاً طموحاً لتحويل الاقتصاد الصّيني، وكان هدفه مضاعفة الإنتاج في مجالي الزّراعة والصّناعة بحلول عام 2000. كما دعّم الرّئيس الجزائري الشّاذلي بن جديد سنة 1982 وحدة الأراضي الصّينية واسترجاعها لأراضيها المحتلة (**هونغ كونغ، ماكاو، وتايوان**)، وحتى في محاولة الغرب الاستثمار في قضية

"التبت". وأكّدت مصادر أمريكيّة وجود تعاون صّيني جزائري في المجال النّووي، حيث أوضحت أن هناك مشروع نووي بين الدّولتين متمثل في بناء منشأة نووية في "عين وسارة" وأكدّت أنّ المشروع بقي سرّياً إلى أن كشفت **"واشنطن تايمز" Washington Times** عنه للمرّة الأولى في 11 أفريل 1991، وهو الآن في مركز أبحاث تحت الرّقابة الدّولية لوكالة الطّاقة الذّرية[4].

2. العلاقات الجزائريّة الصّينيّة بعد الحرب الباردة

ظهرت تحوّلات عميقة في العلاقات الدّولية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي خلفت مساحات فراغ جيوسياسية كبيرة لتجد الجزائر نفسها أمام تحولات كبيرة تمثّلت في:

- ✓ انهيار الحليف الاستراتيجي للجزائر(الاتحاد السّوفياتي)
- ✓ انهيار أسعار النّفط في السّوق العالميّة
- ✓ احتجاجات شعبية أدّت إلى مراجعة منظومة الحكم وفتح المجال أمام التّعدديّة السياسيّة والحزبيّة
- ✓ توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 ودخول البلاد في حربها ضد الإرهاب مع طغيان المقاربة الأمنيّة في إدارة الوضع الداخلي والخارجي، وغياب الاستقرار السياسي والاقتصادي المحفّز للاستثمار مما ينعكس بشكل واضح على العلاقات الثّنائيّة بين الجزائر والصّين. ومنه مرت هذه الأخيرة بثلاث مراحل[5]:

➢ **مرحلة التراجع**: تمتد من 1990إلى 1999 تراجعت العلاقات بين الصّين والجزائر نظراً لتدهور الأوضاع في هذه الأخيرة، لكنه لم يمنع من وجود حد أدنى من العلاقات طبيعية بين وزارات الخارجية في أفريل 1997.

➢ **مرحلة الانتعاش**: تمتد من 2000 إلى غاية 2013 فقد عرفت العلاقات الجزائريّة الصّينيّة انتعاشاً كبيراً في جميع المجالات خاصّة بعد برنامج المصالحة الوطنيّة في الجزائر، وبعد تبادل الزّيارات من الرّئيس الصّيني **"هو جين تاو" Hu Jintao** والرّئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" وحضور الأخير لقمة بكين للمنتدى الإفريقي سنة 2006 موقّعاً عدة اتفاقيات تعاون، ناهيك عن حضوره افتتاح الألعاب الأولمبية في 2008، وانتهج البلدان تعاوناً جديداً وفق محور (جنوب–جنوب) بالتّركيز على مكافحة الإرهاب وحفظ السّلام وترسيخ مبدأ عدم التّدخل في الشّؤون الدّاخلية للدّول. أمّا اقتصادياً كان التّبادل التّجاري بين

البلدين يصل حجم التّبادل 3,3 مليار دولار سنة 2012، لتصبح الصّين أوّل مستثمر في الجزائر وتراجع فرنسا صاحب النّفوذ التّقليدي للمرتبة الثّانية، وفي مجال المقاولات فازت الصّين بكثير من الصفقات الجزائريّة بسبب تقديمها لعروض تنافسيّة جيّدة وتوفير يد عاملة صينية رخيسة ومن أمثلة هذه المشاريع الكبرى: مشروع البرنامج السّكني بالإيجار، الطّريق السّيار شرق–غرب. ومنه يمكن القول أنّ العلاقات بين البلدين في هذه المرحلة شهدت تقدّماً ايجابياً خاصّةً في الجانب السّياسي والاقتصادي[6].

➢ **مرحلة التحول لشراكة إستراتيجية شاملة:** والتي تمتد من 2014 إلى 2019 شهدت هذه المرحلة ارتقاء وتطور في العلاقات الجزائريّة الصّينيّة بشكل تدريجي إلى تحالف استراتيجي، حيث عرفت توافقاً كبيراً في الملفات السّياسيّة وتناغم واضح في المواقف الدبلوماسية إزاء الأزمات الدّولية، وبقيت العلاقات في تطور مستمر إلى غاية انضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطريق سنة 2019، حيث زاد التّنسيق وظهر مفهوم التّوأمة كتوأمة الصّداقة بين ولاية بومرداس ومحافظة **"هاينان" Hainan** الصّينيّة 2019. ناهيك عن بناء ميناء دولي ميناء الحمدانيّة في مدينة شرشال ولاية تيبازة الجزائرية يجعل من الجزائر منطقة عبور السلع الصّينيّة الجزائريّة على المستويين السياسي والاقتصادي بل توسعت لمجالات أخرى خاصّةً بعد كوفيد19، إضافة إلى اتفاقيات تعاون في مجال الإعلام والاتصال والسياحة والصّناعة التّقليدية في 2019. أما في الجانب العسكري أطلقت شركة صينيّة لبناء السّفن "أول طراد G28A" لصالح البحريّة الجزائريّة. وفي أوت 2015 تمّ التّزود بسونار صيني ورادار استطلاع وآخر للملاحة. ناهيك عن إطلاق أول قمر صناعي موجّه للاتّصالات السّلكيّة واللاسّلكيّة والانترنت من قاعدة صينيّة "**كوم سات**"[7].

➢ أما المرحلة الرابعة والتي بدأت في 2019 مع الانضمام الرسمي للجزائر فهي النقطة البحثية التي ستكون موضوع المحور الثاني.

ثانيا: العلاقات الجزائريّة الصّينيّة بعد الانضمام لمبادرة الحزام والطّريق

تسعى الصّين من خلال توظيف قوّتها للوصول للريادة العالمية في النظام الدولي، ولهذا أعادت إحياء مشروع طريق الحرير الجديد المستلهم من مشروع طريق الحرير القديم، وتوالى انضمام الدول إليها منها الجزائر التي انضمت للمبادرة في 2019.

1. الشّراكة الجزائريّة الصّينيّة في ظل مبادرة الحزام والطّريق

عرفت الشّراكة الجزائريّة الصّينيّة تطوراً ملحوظاً خاصة في ظل مبادرة الحزام والطريق.

1.1.مبادرة الحزام والطّريق: التّسمية والخلفيّة التّاريخيّة

لم يكن الرّئيس الصّيني "**شي جين بينغ**" **Xi JINPING** أوّل من أطلق المبادرة، فقد سبقه رئيس الوزراء الصّيني الأسبق "**لي بينغ**" **Li PING** بعشر سنوات خلال جولة له في دول آسيا الوسطى، وكانت الفكرة قد راودت أيضا رئيس الوزراء الياباني "**ريوتارو هاشيموتو**" **Hashimoto Ryutaro** سنة 1997، بهدف تعزيز التّعاون بين بلاده ودول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز والوصول بها إلى تنمية دولية سريعة، وطرحت الهند أيضا عام 2002 فكرة "ممر مواصلات" شمال جنوب يربط الهند عبر إيران والقوقاز[8]، لكنّ الفكرة الأكثر وضوحاً تولّدت من أفكار"شوشن دا" نائب رئيس الهيئة الوطنيّة العامّة للضّرائب في الصّين، والّذي قدمها كمقترح لوزراء الخارجيّة الصّينيّة تحت عنوان" خطّة مارشال الصّينيّة" مقتبساً الاسم من مشروع جورج مارشال **George Marshall**. وجاءت المبادرة كرد صيني على الأزمة الماليّة والركود الاقتصادي العالمي عام 2008، وتقوم الفكرة على استخدام الاحتياطي الاستراتيجي الصّيني من العملة لمنح قروض إلى الدّول النّامية، تستخدم لبناء مشاريع تنفّذها شركات صينيّة في تلك الدّول[9]، **و**بدأت محاولات الصّين لإحياء طريق الحرير القديم بداية تسعينيات القرن الماضي، عبر ما عرف بالجسر البري الأوروبي الآسيوي الّذي يصل بين الصّين وكازاخستان ومنغوليا وروسيا. وفي مارس 2013. أعلن الرئيس الصّيني "**شي جين بينغ**" **Xi JINPING** عن مبادرة "**حزام واحد طريق واحد**" بهدف الرّبط بين الصين وأوروبا ووسط آسيا والشّرق الأوسط، جاءت هذه المبادرة في سياق حديث الرّئيس الصيني عن "**الحُلم الصيني**" أو"**مشروع القرن**" وما ارتبط به من إعادة إحياء طريق الحرير القديم إلى طريق يضم حزام الحرير الاقتصادي الجديد، مما يشير إلى رغبة الصّين في تطوير علاقاتها مع آسيا الوسطى، روسيا وأوروبا، وطريق الحرير البحري الذّي يُنظر إليه على أنّه محاولة لتحسين العلاقات مع جنوب شرق آسيا وإفريقيا[10].

1.1.1 مبادرة الحزام والطّريق: المفهوم والنّطاق

يعد مشروع طريق الحرير الجديد، أو كما عُرف في البداية بمبادرة الحزام والطريق The Belt and Road Initiative مبادرة تنموية جيوسياسيّة وعنصراً رئيسياً في تنفيذ إستراتيجية الصّين الخاصّة بالانفتاح على

العالم. وقد قدّمها الرّئيس الصّيني في خطابه بمنتدى الحزام والطّريق في بكين علم 2017، باعتبارها **"مشروع القرن الذّي سيفيد النّاس في جميع أنحاء العالم"**، وذلك في تأكيد على ما تطرحه الصّين منذ سنوات بشأن شحن وتوصيل البضائع بين آسيا وأوروبا ضمن طريق بحري يمتّد من السّاحل الصّيني عبر سنغافورة والهند باتجاه البحر الأبيض المتوسط. أمّا الحزام البّري فيشمل ستُّ ممرات وهي:

- ✓ ممرّ الصّين – منغوليا- روسيا الذّي يمتدّ من شمالي الصّين إلى الشّرق الرّوسي.
- ✓ الممرّ الاقتصادي الذّي يمتدّ من غربي الصّين إلى روسيا الغربية.
- ✓ ممرّ الصّين-آسيا الوسطى- آسيا الغربية الذّي يمتدّ من غربي الصّين إلى تركيا.
- ✓ ممرّ الصّين- شبه جزيرة الهند الصينية، الّذي يمتدّ من جنوبي الصّين إلى سنغافورة.
- ✓ ممرّ الصّين-باكستان الّذي يمتدّ من غربي الصّين إلى باكستان.
- ✓ ممرّ بنغلاديش- الصّين- الهند- ميانمار الّذي يمتدّ من جنوبي الصّين إلى الهند.

تهدف هذه الممرّات إلى خلق المزيد من فرص العمل، وتقليل الفوارق الإقليميّة الواسعة في المناطق والأقاليم الواقعة على طول مبادرة الحزام والطرّيق خاصّةً ذات الاقتصاديّات منخفضة الدّخل[11].

2.1.1. مبادرة الحزام والطّريق: المضمون والأهداف

مبادرة الحزام والطّريق تعد مشروعاً استراتيجيّاً شاملاً طويل الأمد يهدف إلى ربط الصّين بجنوب شرق ووسط آسيا والشّرق الأوسط وأوروبا وإفريقيا من خلال طريقين رئيسيين: حزام طريق الحرير الاقتصادي البرّي وطريق الحرير البحري، فالحزام يعني بناء شبكة شاملة متفرّعة عن طريق الحرير الرّئيسي يبدأ من الصّين مع وسط أسيا وتركيا وأوروبا والبحر الأبيض المتوسّط. أمّا الطّريقّ يقصد به الطريق البحري للقرن الواحد والعشرين، أي بناء شبكة بحرية تستهدف ربط السّاحل الصّيني بأوروبا عبر بحر الصّين الجنوبي والمحيط الهندي وقناة السويس والبحر الأبيض المتوسّط بطريق واحد وصولا إلى السّواحل الإفريقية، وربط السّاحل الصّيني ومنطقة جنوب شرق آسيا والباسفيك. ويشمل المشروع تشييد شبكات من الطرق وسكك الحديد وأنابيب النفط والغاز وخطوط الطّاقة الكهربائية والانترنت ومختلف البُنى التحتية وإنشاء مؤسسات بديلة لمؤسّسات الحوكمة العالميّة مثل بنك التّنمية التّحتية الأسيوي، وبنك التّنمية الجديد المعروف بـ" **البريكس**" وصندوق طريق الحرير[12].

إضافة **إلى طريق الحرير الرّقمي**: تمّ اقتراحه سنة 2015 في "بروكسل" وتضمّن الاستثمارات والتّجارة الالكترونيّة والاتّصالات والتّعاون العلمي. ففي عام 2017 وقعت شركة "هدایاي" اتفاقاً مع باكستان لمد كابل ضوئي يربط بين باكستان وكينيا عبر جيبوتي إلى إفريقيا وتمتدّ شمالاً إلى مصر جنوباً إلى إفريقيا. أمّا الإعلان الرّسمي له من قبل **"شي جين بينغ" Xi JINPING** في أفريل 2018 ضمن مبادرة الحزام والطّريق لمساندة الدول في بناء بنية تحتية رقمية وتطوير أمن الانترنت. أمّا طريق الحرير الجوي فإنه تمّ الإعلان عن إستراتيجيّة مبادرة الحزام والطّريق للطيران عام 2015 إذ تعتمد جميع الدّول بما فيها الصّين سياسة طيران استباقية من أجل إتباع نهج نشط ومنظّم وتقدّمي. وفي عام 2016 تمّ افتتاح 240 خطٌ جويٌ جديد. وتمّ تحديد مطارات للبلدان المشاركة في المبادرة وهي الدّول الّتي تقع على الطّرق البريّة والبحريّة والّتي يتكوّن منها **مبادرة الحزام والطّريق الجوّي** وهي:

✓ الطّرق البرّية: قيرغيرستان، كازاخستان، أوزباخستان، إيران، تركيا، روسيا، روسيا البيضاء، بولندا، ألمانيا، هولندا.

✓ الطّرق البحريّة: الهند، سيريلانكا، إفريقيا، اليونان، ايطاليا) [13].

يهدف طريق الحرير الجوّي لإنشاء طريق يصل طوله إلى اثنا عشرة ألف كلم، يمتد من شانغاي– الصّين– لندن– بريطانيا– يغطي نطاق الحزام والطّريق الاقتصادي الصّيني حوالي 100 دولة في ثلاث قارات في العالم(آسيا، أوروبا، إفريقيا) وتسعى الصّين من خلال المشروع إلى تثبيت وجودها في إفريقيا، وهذا الأخير من شأنه التّغيير في الكثير من الوقائع السّياسيّة والاقتصاديّة وإعادة تشكيل مسار التّجارة والتّنمية في العالم[14].

وحدّد القانون المنظّم للمبادرة عدّة أهداف رئيسيّة تشمل الأبعاد الاقتصاديّة، الماليّة الجيوسياسيّة، الثّقافيّة والحضاريّة وهي[15]:

✓ **سياسة الربط**: نشر التّعاون بين الدّول لإنجاز المبادرة.

✓ **تعزيز التبادل الثقافي**: تهدف المبادرة إلى تشجيع الأفراد وربطهم بعضهم البعض عبر تفاعلات الصّداقة بين المؤسّسات، إضافة إلى التّفاهم الثّقافي الأعمق من أجل التّعاون العالمي.

✓ **تأمين إمدادات الطّاقة:** الصّين تحتاج 80% من الطّاقة لتغطية احتياجاتها الّتي تمرّ عبر مضيق "ملقا"، وقد عبّر **"هو جين تاو" Hu Jintao** عن مخاوفه سنة 2003 ممّا أسماه "معضلة ملقا" وهنا توفّر المبادرة ممرات بديلة لتأمين الطّاقة مثل خطّ الصّين– ميانمار.

✓ **تعزيز الوجود الصّيني في منطقة أوراسيا:** حسب **"هالفورد ماكندر" Halfor Mackinder** أوراسيا هي قلب العالم وبالتّالي تمثّل عمقاً استراتيجياً تستثمر فيه الصّين عبر مشروعها الحزام والطّريق. بحيث تمثل له هدف الحماية الأمنيّة، وقوّة جغرافيّة واقتصاديّة ولما تملكه المنطقة من موارد.

✓ **تعزيز مكانة العملة الصّينية (اليُوان) عالمياً:** تهدف الصّين إلى جعل اليوان عملة عالميّة ورئيسيّة في التّبادل التّجاري العالمي خاصّةً بعد تمكّنها سنة 2016 من الانضمام إلى سلّة حقوق السحب الخاصّة التّابعة إلى سلّة النقد الدولي.

✓ **التّجارة والاستثمار:** تهدف المبادرة إلى تسهيل التّجارة والاستثمار والتّعاون بين الدّول تشجيعاً للتّكامل الاقتصادي.

✓ **مرافق الاتصال:** تتضمّن المبادرة بناء مرافق تمكّن الاتّصال السّريع بين الدّول المنخرطة في المشروع مثل إعادة بناء وتطوير الموانئ، إزالة الحدود، إقامة البنى التّحتيّة.

✓ **تطوير الاقتصاد الصّيني:** تهدف إلى دعم خطتها الاقتصاديّة الّتي تحمل شعار "صنع في الصين2025" وبالتالي تحويل الصّين إلى اقتصاد متقدّم ذو قيمة مضافة عالية مع نقل الشّركات ذات التّصنيع المنخفض إلى الدّول الأخرى في المبادرة، وبالتّالي يصبح الاقتصاد الصّيني محرّك للاقتصاد العالمي بإعادة المكانة للاقتصاديّات الأخرى.

✓ **توفير الأمن الخارجي:** لحماية المشروع وجب على الصّين توفير قوات عسكرية لحماية المشروعات الضّخمة، وقد بدأ الشّركات الأمنية الصّينية تعمل على ذلك[16].

2.1. موقع الجزائر في مبادرة الحزام والطريق والجهود المبذولة للنهوض بالاقتصاد الوطني

انضمّت الجزائر سنة 2019 إلى مبادرة الحزام والطّريق التي اقترحتها الصّين والّتي تركّز على تحديث منصّات النّقل والإمداد للتّعامل مع حركة المرور المتزايد من التّجارة العالميّة، يتمثل أحد أهداف إستراتيجيّة الحكومة في ربط منصّات النّقل اللّوجستي. ممّا يقلّل من تكلفة نقل البضائع. وتلبّي هذه الاتفاقيّة –مبادرة الحزام والطّريق– حاجة الصّين المتطوّرة بسرعة إلى المواد الخام، في حين أصبحت السّلع الاستهلاكيّة من الصّين إلى الجزائر لا غنى عنها في الحياة اليوميّة. حيث نمت التّجارة الثّنائية بسرعة في السّنوات الأخيرة وتهيمن السّلع المصنّعة على صادرات الصّين إلى الجزائر، بينما تهيمن على الواردات الصّينية من الجزائر النّفط الخام والمنتجات البتروليّة[17].

تجدر الإشارة أنه خلال الموجة الأولى من جائحة كوفيد19، كانت الجزائر من أوائل الدّول التي أرسلت الإمدادات الصّحية للصّين. كجزء من دبلوماسيّة "طريق الحرير الصّحي" وردت الصّين بالمثل من خلال التّبرع بمعدات طبيّة لـ مئة وخمسون دولة بما في ذلك الجزائر، مما دفع بالرّئيس "عبد المجيد تبون" إلى إعلان أنّ الصّين هي الصّديق الحقيقي للجزائر[18]. ويتمثل أهم دعم صحّي صيني للجزائر إقدامها في أفريل 2020 إلى أبرام عقد بناء مستشفى في الجزائر العاصمة سبعمائة سرير قدّرت تكلفته خمسمائة مليون دولار، وتبرعها في فيفري 2021 بمئتي جرعة لقاح "Sinopharm" المطوّر من المخابر الصّحية الصّينية[19]. وستظلّ الصّين الشّريك المفضّل في مساعي التّنويع إذ تعمل حوالي مئة شركة صينيّة في الجزائر. ومع انضمام الجزائر إلى المبادرة بشكل رسمي في 2019، تسارعت الجهود الصّينية لإنجاز البنى التّحتيّة اللّازمة لطريق الحرير الجديد في الجزائر عبر مشاريع تنموية ضخمة، لتبلغ قيمة الاستثمارات الصّينية المباشرة في الجزائر إلى غاية2021، 10 مليار دولار أمريكي، كما بلغ حجم المبادلات التّجارية السّنوية بين الطرفين تسعة مليار دولار. وفي عام 2021 صدَّرت الصّين ما قيمته 565 مليون دولار واستوردت ما قيمته 138 مليون دولار من الجزائر أي قدرت ب123 مليون دولار بين سبتمبر 2020 وسبتمبر 2021 في جانب الصّادرات من الميزان التّجاري، مع زيادة في حجم الواردات بمقدار89,5 مليون دولار لنفس الفترة. وقد تمثّلت أهم صادراتها إلى الجزائر بشكل عام في: المضادات، اللُّقحات والسُّموم والدم، الهواتف، إضافة إلى الأنابيب الحديديّة، الحديد المغلّف المسطّح، أمّا أهم وارداتها من الجزائر فتمثّلت في: النّفط المكرر الحديد شبه النّهائي، الفلّين الخام، والصّوف[20].

إنَّ الصّين تراهن كثيراً على الجزائر في تنفيذ أهداف المبادرة بحكم موقعها الجيوإستراتيجي الهام ومقوّماتها الاقتصاديّة، إضافة إلى وزنها الدّبلوماسي في المنطقة العربيّة وإفريقيا. حيث مضمون المبادرة يتماشى ورؤية الجزائر في مجال الاندماج المغاربي والإفريقي ولاسيما مع استغلال الطّريق العابر للصّحراء- الجزائر- لوغوس، ذو الانجاز الصّيني مما يسمح لمختلف الأطراف الفاعلة ضمن المبادرة منها الجزائر بالتّنسيق المتبادل حول البرامج التّنمويّة وتعزيز العلاقات والمبادلات الإنسانيّة، إضافة إلى التّواجد في مختلف الفعاليات الّتي سيتم عقدها في إطار المبادرة ضمن عدّة ميادين سياسيّة اقتصاديّة وحتّى اجتماعيّة وثقافيّة. حيث ساهمت المبادرة في التّقليل من الهامش التّجاري الخارجي بنسبة 23% مع زيادة ملحوظة في الرفاهيّة الاقتصاديّة كالسّيارات والهواتف النّقالة، إلى جانب استفادتها من تقنيّات الجيل الرّابع والشّبكات الرّقميّة في إطار ما يُعرف ب "طريق الحرير الرّقمي"[21].

أمّا فيما يخصُّ الاستثمارات الصّينية في الجزائر ترتكز وبشكل كبير على الاستثمارات في قطاع المحروقات والهياكل القاعديّة، إضافة إلى الاستثمار في قطاع الزّراعة وجعله من أولويّات الشّراكة مع المتعامل الصّيني الفائق التّطور في هذا الجانب الاستثماري[22].

بعد مرور ستُّ سنوات من الإعلان عن مبادرة الحزام والطّريق، رسّمت الجزائر انخراطها في هذه المبادرة بموجب المرسوم الرّئاسي رقم 176/19 الذي صدر في الجريدة الرّسمية بتاريخ 06 جوان 2019[23]. بعدما كانت قد صادقت بتاريخ 04 سبتمبر 2018 على مذكرة تفاهم تربطها بجمهوريّة الصّين الشّعبيّة بشأن التّعاون في إطار هذه المبادرة، لتدخل بذلك الجزائر عهداً جديداً وأملاً في تحقيق أهدافها الاقتصاديّة محلياً وتعظيم مكاسبها وتدعيمها لمسارها الدّولي في انفتاحها عليه وتدعيم لاندماجها في الاقتصاد العالمي. وبهذا الشّأن أشاد رئيس وزراء الجزائر بهذه المبادرة في خطابه الّذي ألقاه أثناء أعمال **"قمة فوكاك الثّالث"** حيث قال:" **ممّا لاشّك فيه أن انضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطّريق الجديد سيزيد من كثافة تعاوننا وشراكتنا مع الصّين، كما يتّضح من مشاريعنا المشتركة**"[24].

ثالثا: تحديات الشراكة الجزائرية الصينية بعد الانضمام لمبادرة الحزام والطّريق

تحتل الجزائر مكانة مهمة ضمن الإستراتيجية الشاملة لمبادرة الحزام والطريق، وهذه المكانة أتاحت لها فرص كبيرة للنهوض بالتنمية والإقلاع الاقتصادي لكن في نفس الوقت فرضت تحديات من شأنها

إعاقة شراكتها مع الصين ومنه فيما تكمن هذه التحديات التي ستقف مستقبلا أمام تعزيز الشراكة الجزائرية الصينية؟

1.التحديات الداخلية :

1.1.تحديات مرتبطة بمبادرة الحزام والطريق:

تحديات من طبيعة بنيوية تتعلق بمبادرة الحزام والطريق بحد ذاتها وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

✓ مبادرة الحزام والطريق من طبيعة مساعداتية تشبه في طرحها مشروع مارشال الذّي أثقل كاهل أوروبا بالديون، ومنه التخوّف من تبعية الجزائر للعملاق الصيني اقتصادياً واعتقادهم أنَّ المبادرة إستراتيجية للهيمنة الصينية على الاقتصاد العالمي وعولمة بديلة للعولمة الغربية.

✓ شخصنة مبادرة طريق الحرير الجديد والخوف من انتهاء المبادرة بمجرد ذهاب " شي جين بينغ" من السلطة.

✓ نقص جودة المشاريع وظهور تشققات وحفر في الطريق السيّار شرق غرب خاصة في ولاية البويرة شرق العاصمة الجزائرية.

✓ طغيان الطابع الدعائي للمبادرة أكثر من التركيز على محتواها وتجسيدها على أرض الواقع.[25]

✓ احتمالية تغيّر الوضع الاقتصادي للصين.

2.1.تحديات داخلية أخرى:

وتتمثل في المعوقات الداخلية سواء للشريك الصيني أو للجزائر ويمكن تجسيدها فيما يلي:

✓ عدم التكافؤ بين الشريكين الصين باعتبارها قوة اقتصادية عالمية والجزائر كدولة سائرة في طريق النمو، وتظهر فجوة عدم التكافؤ في البنى التحتية وفي التكنولوجيا والتطورات الرقمية. إضافة إلى اختلاف السياسات الاقتصادية لكل من الجزائر والصين من شأنه أن يؤثر سلبا على مسار الشراكة.

✓ تخوّف الطرف الجزائري من الوقوع في فخ المديونية وتفادي النموذج الأنغولي والسيريلانكي في الجزائر.

✓ صرامة قانون الاستثمار الجزائري والذي كان يفرض شروط وقيود على المستثمر الأجنبي كنسبة تمويل المستثمر الأجنبي ب 49%.

✓ تحوّل الصين لأكبر دائن أجنبي Biggest foreign creditor ولعب بورقة الديون للضغط على الدول المنضمّة لمبادرة الحزام والطريق BRI.[26]

✓ ضرورة التنويه بوجود مشاكل في النظام المالي الصيني من شأنها أن تحد من قدرة الصين على تمويل المشاريع التي تتطلب تكاليف كبيرة.[27]

✓ تخوّف الجزائر من علاقات الصين مع إسرائيل ومحاولة هذه الأخيرة عرقلة التنمية في الدول العربية بما فيها الجزائر.[28]

3.1. التحديات الخارجية

تواجه الشراكة الجزائرية على ضوء مبادرة الحزام والطريق العديد من التحديات الإقليمية والدولية.

1.3.1. التحديات الإقليمية للشراكة الجزائرية الصينية

✓ تحديات أمنية خاصة في ظل عدم الاستقرار الذّي تشهده الدول الحدودية مع الجزائر، وما نجم عنها من نزاعات اثنية وإرهاب وجريمة منظمة وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تعطيل العديد من المشاريع أو إلغائها.[29]

✓ انضمام المغرب لمبادرة الحزام والطريق والتنازلات التي يقدمها للشريك الصيني والتي أدت إلى جذب المغرب لأكبر اثنا عشرة مشروع صيني وصلت تكلفتها إلى مليارات الدولارات على غرار الصناعات الصيدلانية، ذكاء اصطناعي والاستفادة من تقنيات الجيل الخامس، مصانع[30] واستثمارات، طاقات متجددة، قطارات سريعة سيارات كهربائية...ألخ.[31]

✓ الحرب على غزة ومعركة طوفان الأقصى وتداعياتها على مبادرة الحزام والطريق والتي من شأنها أن تؤثر سلبا على الشراكة الجزائرية الصينية.

✓ التنافس الصيني الفرنسي في الجزائر خاصة بعد تراجع الاستثمارات الفرنسية في الجزائر للمرتبة الثانية وبالتالي تراجع نفوذها التقليدي.[32]

2.3.1. التحديات الدولية

✓ التشكيك في أهداف مشروع طريق الحرير الجديد بوجود أهداف غير معلنة وراءها، على غرار الزيادة في أعباء الديون الوطنية.

✓ توجه السياسة الخارجية الصينية لتوظيف آليات وميكانيزمات القوة الذكية smart power– المزج بين القوة الصلبة hard power والقوة الناعمة soft power– من خلال إنشائها لقواعد عسكرية في إفريقيا مثل قاعتها العسكرية في جيبوتي لحماية مشاريعها، وهذا ما يبرر التحول من إستراتيجية الدفاع إلى الندية والهجوم وهذا من شأنه أن يثير تخوف الجزائر كشريك استراتيجي للصين.

✓ مساعي الدول الغربية في دعوة الدول المنضمّة لمبادرة الحزام والطريق للانسحاب منها على غرار النموذج الإيطالي.[33]

✓ الحرب الروسية الأوكرانية سنة 2022 تشكل تحدي لطريق الحرير الجديد وعلى أمن الطرق التجارية إلى أوروبا وإفريقيا وهذه الحرب ستلقي آثار سلبية على الشراكة الجزائرية الصينية وعلى المبادلات التجارية بين الطرفين.

كما يمكن التطرق لمعوقات أخرى للشراكة الجزائرية الصّينية ويمكن إجمالها فيما يلي:

- التباعد الجغرافي بين الشريكين، حيث شكل هذا التباعد عاملا يحد من التقارب لأنَّ الجزائر لا تقع ضمن النقاط المحورية للطريق الحرير الجديد.
- التنافس الدولي والإقليمي من خلال المشاريع المضادة للمبادرة قد يصل إلى حد التصادم بين القوى الكبرى–روسا والولايات المتحدة الأمريكية– والتي ستسعى للحفظ على مصالحها ونفوذها في الجزائر.
- ضعف الرابط الثقافية واللّغوية بين الجانبين، وعدم وجود مراكز ثقافية لكل بلد في الآخر وهذا من شأنه أن يصعب عملية التواصل بين شعوب البلدين.[34]

4.الخاتمة:

تحظى الجزائر بأهمية جيواقتصاديّة كبيرة، نظرا لما تزخر به من مقومات جغرافيّة وموارد طبيعيّة جعلها محل اهتمام القوّى الكبرى خاصة الصّين الّتي تسعى لجعل الجزائر دولة محوريّة في مبادرة الحزام والطّريق، والّتي تُعدّ أضخم مشروع اقتصادي عالمي ووجه آخر للعولمة غير الغربيّة. وتم التوّصل من خلال هذه الدّراسة إلى مجموعة من النّتائج يمكن ذكر أهمها وفقاً لما يلي:

✓ تحظى الجزائر بمكانة كبيرة في مبادرة الحزام والطريق باعتبارها بوابة إفريقيا لاسيما في علاقاتها الاقتصاديّة المتميّزة مع الصّين الشّعبيّة خاصّةً المتّعلقة بالتّجارة والاستثمار.

✓ مبادرة الحزام والطّريق أحد البدائل لدمج الجزائر في الاقتصاد العالمي الّتي تسعى الصيّن لتشكيله ليكون أكثر عدالة ويوفّر مكاسب نسبيّة خاصّةً للدّول النّامية.

✓ أن انضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطّريق من شأنه أن يجعلها شريك استراتيجي شامل للصّين يسمح لهذه الأخيرة بالتّموقع جيواقتصاديا في إفريقيا، خاصة بعد انجاز مشروع ميناء الحمدانيّة الّتي يعتبر ميناء ذو أهمية كبيرة في إستراتيجية عقد اللؤلؤ الصّينية.

✓ مساعي المغرب الأقصى للانضمام للمبادرة وتمتين علاقاتها الاقتصاديّة مع الشريك الصّيني من شأنه أن يفرز تحديات ورهانات على مكانة الجزائر من المبادرة.

✓ التّخلّص من التّبعات السّلبية للشّراكة الأوروجزائرية والتّخلص من الهيمنة الفرنسيّة على الاقتصاد الجزائري.

✓ تسعى الصّين وفقا لدبلوماسيتها النّاعمة لتنفيذ المبادرة لاسيما في مجالها الاقتصادي وخلق تعدديّة قطبيّة اقتصاديّة وعولمة صينيّة جديدة، وبالتالي تصبح الصّين فاعلاً ومحركاً للاقتصاد العالمي بإنشائها العديد من المؤسّسات الماليّة مثل البنك الآسيوي للاستثمار AIIB كبديل لمؤسّسات "بريتن وودز" Bretton Woods وذلك سيحقق مزايا كبيرة للجزائر باندماجها في الاقتصاد العالمي.

✓ تهدف الصّين من خلال توظيف البعد الجيواقتصادي إلى تحقيق أهداف ومآرب جيوسياسيّة في الجزائر خاصّةً أمام مطلب الجزائر للانضمام إلى تكتّل "البريكس" BRICS والّذي لاقى تزكية كبيرة من العملاق الصيني. استنادا لما ورد يمكن تقديم المقترحات والتّوصيات التّالية:

✓ يجب على الجزائر التّحلي بروية براغماتيّة عقلانيّة للاستفادة من مبادرة الحزام والطّريق ومن مشاريعها الضّخمة والعمل على تطوير الاقتصاد الجزائري والتّصدير خارج إطار المحروقات للتّخلّص من سلبيّات المرض الهولندي.

✓ يجب على الجزائر تحريك وتطوير عجلة التّنميّة خاصّةً بعد انضمامها للمبادرة حتى تصبح شريكاً حقيقيّاً للصّين لتجنّب الوقوع في تبعيّة اقتصاديّة للأخيرة أو ما يُسمّى "**مشروع ماريشال الصيني**". وتفادي سلبيّات هذه المبادرة والّتي لا تكاد تخلوا من خطر المديونيّة والتبعيّة فعلى الجزائر السّير بحذر حتى لا تسير وفق للنّموذج الأنغولي.

✓ الاتفاق على نقل التكنولوجيا الصينية للجزائر والتصنيع فيها وتجنب إستراتيجية صنع في الصين للنهوض بالتنمية والاقتصاد الوطني.

ومنه تختم الدّراسة بتساؤل هل الجزائر بانضمامها لمبادرة الحزام والطّريق ستتحلّى بالنّدية في تنفيذ مشاريعها الّتي تطمح لها مع الصّين والعمل على تقليل الفارق وخلق نوع من التّكافؤ في شراكتها أم أنَّ الوجود الصّيني في الجزائر سيكون وجه جديد لاستعمار قديم؟

5. التهميش:

[1].Zellagui Wahiba, Boutora Fadila, "The Silk Road and the chinese-Algerian Relations Through the Viewpoint of Teachers of Sociology in the Algerian Universities", Journal of Business Administration and Economic Studies, vol 06, issue 01,(2020), p219

[2]. بن جدو مُحَمَّد الشريف، "طريق الحرير وانضمام الجزائر للمبادرة"، مجلة الأصالة للدراسات والبحوث، مجلد 01، عدد 02، 2019)، ص 20.

[3]. حسين سالم، "العلاقات الصينية المغاربية "الجزائر أنموذجا" أطروحة دكتوراه علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر تخصص دراسات آسيوية، 2017-2018، ص 135.

[4]- مرجع نفسه، ص ص 36 .37.

[5]- بن جدو، مرجع سابق، ص 21.

[6]- سالم، العلاقات الصينية المغاربية، مرجع سابق، ص ص 137-140.

[7]- بن جدو، مرجع سابق، ص ص 23-25.

[8]. ماهر مردان مضخور، "إستراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرون... بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية أنموذجا"، مجلة دراسات دولية، عدد 67، (2016)، ص 193.

[9]. عزت شحرور، "مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (11 ماي 2017)، ص3.

[10]. مُحَمَّد مطاوع، "طريق الحرير الجديد في الإستراتيجية الصينية: الأهداف الكبرى والوزن الاستراتيجي والتحديات"، سياسات عربية، عدد46، (سبتمبر2020)، ص 29.

[11]. قصعة حورية، سليم حميداني، "مبادرة الحزام والطريق في مواجهة المخاطر الدولية: التصدي لجائحة كورونا"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مجلد09، عدد 01، (2022)، ص 655.

[12]. مضخور، مرجع سابق، ص91.

[13].Adem Khalaf Hammed El_Badrani, Hind Ziyad Nafeid: "The Belt and Road Initiative : Goals Challenges", Tkrit journal for political science, No 19, (2020), p 174.

[14]. سلمى ديلمي، أهمية البعد الجيواقتصادي في علاقات الصين تجاه إفريقيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مجلد11، عدد01، (جانفي 2022)، ص146.

[15]. أميرة أحمد حرزلي، "مبادرة الحزام والطريق الصينية-الخلفية- الأهداف-المكاسب"، مبادرة الحزام والطريق مشروع القرن الاقتصادي في العالم"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2019)، ص78.

[16]. مرجع نفسه، ص ص 79-81.

[17]. عائشة قندوز، "دور طريق الحرير الجديد في تنمية التجارة الخارجية الجزائرية –مقاربة تحليلية للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية"، الباحث الاقتصادي، مجلد 08، عدد 01، (2020)، ص122.

[18]. حنينة رجوح، عتيقة كواشي، "الشراكة الجزائرية الصينية على ضوء مبادرة الحزام والطريق: المكاسب والمخاطر"، مجلة السياسة العالمية، مجلد 6، عدد 1، (2022)، ص ص 219، 222.

[19]. صالح خويلدات، وآخرون، "مبادرة الحزام والطريق: العلاقات الإستراتيجية بين الصين والجزائر في زمن الأوبئة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد05، عدد03، (2021)، ص ص 1053-1054.

[20]. رجوح، كواشي، مرجع سابق، ص ص 219، 222.

[21]. خويلدات وآخرون، مرجع سابق، ص ص 1065،1066.

[22]. الحواس كعبوش، "آفاق الشراكة الجزائرية الصينية: نحو ميادين جديدة لتعزيز الشراكة الثنائية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 12 عدد 16، (جوان 2021)، ص ص244-245.

[23]. أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 179/19، الصادرة بتاريخ 06 جوان 2019.

[24]. عزي أحمد، تيجاني وافية، "الحزام والطريق كأحد بدائل انضمام الجزائر في الاقتصاد العالمي"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، مجلد 10، عدد 02، (2021)، ص399.

[25]– خلاف مُحَمَّد، نسيمة طويل، "مبادرة الحزام والطريق في إفريقيا: التحديات والرهانات"، مجلة المفكر، مج17، ع01، 2022)، 126

[26]– خالد عبد الله السقطي، "مبادرة الحزام والطريق: الدول العربية بين الفرص والتحديات"، arab-acaçemt-silk-road تم الاطلاع عليه بتاريخ 04-11-2024 أنظر الرابط:

https://short-link.me/OK8M

[27]– صدام فيصل كوكز المحمدي، سعود أحمد ريحان المشهداني، "مبادرة الحزام والطريق مشروع للتنمية الشاملة تقدمه الصين للعالم: دراسة قانونية بمنظار جيوسياسي"، مركز الرافدين للحوار، (2023)، ص 66.

[28]– إسماعيل جلة، "من طريق الحرير الجديد إلى الجسر البرّي العالمي"، تر: حسين العسكري، (مؤسسة إكزكتف إنتلجنس ريفيو، تقرير خاص، 2016)، ص174.

[29]– مرجع نفسه، ص127.

[30]– المحمدي، المشهداني، مرجع سابق، ص 62 ،63.

[31]– جهاد الأندلسي، "أكبر 12 مشروع صيني بالمغرب استثمارات بالملايير ومصانع جديدة"، قناة مشاريع المملكة. انظر الرابط:

https://short-link.me/OK97

[32]– عدنان خلف حميد البدراني، "مبادرة الحزام والطريق: جغرافية سياسية جديدة لتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب"، مجلة دراسات دولية، ع94، (2023)، ص 177.

[33]– عماد قدورة، "موقع دول الخليج العربية في مبادرة الحزام والطريق" سياسات عربية، مج11، ع63، (جويلية 2023)، ص89.

[34]– جيهان عبد السلام عباس، "العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية: دراسة تحليلية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مج10، ع15، (جويلية 2022)، ص191.